«بيان»: فيصل المطوع عضواً في ملتقى ربيع 2010 لمعهد التمويل الدولي

فيصل المطوع

أعلنت شركة بيان للاستثمار عن تلبية فيصل المطوع الدعوة المقدمة له من معهد التمويل الدولي Institute of Internatio– al Finance (IIF)، للمشاركة في ملتقى عضوية ربيع 2010 لمعهد التمويل الدولي، الذي سيعقد في مدينة فيينا، النمسا خلال الفترة من 9 إلى 11 يونيو 2010، تحت عنوان «المحافظة على قوة التنسيق بين مجموعة دول الـ 20 في بيئة ما بعد الأزمة»، وذلك من خلال حلقة نقاشية خاصة عن «التنسيق العالمي للسياسات الاقتصادية والإصلاح التنظيمي»، و «وجهات نظر حول النهج المتبع من قبل مجموعة الدول الـ 20: الدور النامي لدول الأسواق الناشئة». يأتي هذا الملتقى في خضم التطور، الذي تشهده مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية، حيث أصبحت مجموعة دول 20، والتي تعكس الدور المتنامي لدول الأسواق الناشئة في الاقتصاد العالمي، المنتدى الأهم لتنسيق سياسة الاقتصاد الدولي، الأمر الذي خلق فرصة لا مثيل لها بالنسبة لدول الأسواق الناشئة، ليكون لها دور بارز في نظام الحوكمة العالمية، وما يتطلبه ذلك من مشاركة القادة السياسيين ورجال الأعمال من هذه الدول للتعبير عن آرائهم، وانخراطهم الكامل في نظام الحوكمة. ومن أبرز العوامل، التي تعطي ملتقى عضوية ربيع 2010 لمعهد التمويل الدولي، أهمية خاصة للحضور: أولاً، ما زال العالم يظهر علامات الانتعاش من الركود العالمي مع تداعيات كبيرة على اقتصادات وأسواق المال في مختلف أنحاء العالم، ثانياً، تلعب دول أوروبا دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي، حيث ستمثل مواجهة دول أوروبا التحديات الاقتصادية والمالية الحالية عاملاً بارزاً في الانتعاش العام للاقتصاد العالمي، الأمر الذي يؤكد أهمية استمرار وتجديد اللقاء بين أعضاء المجتمع المصرفي العالمي، لتبادل الآراء حول الأوضاع والسياسات، التي يمكن أن تدفع بنا نحو التجديد الاقتصادي، والاستقرار الشامل.

يذكر أن معهد التمويل الدولي هو الجمعية العالمية الوحيدة للمؤسسات المالية في العالم، تم تأسيسها في عام 1983 استجابة لأزمة الديون الدولية، واتسعت دائرة أنشطتها، لتلبي الاحتياجات المتغيرة للمجتمع المالي، وتتألف عضوية معهد التمويل الدولي من كبار المصارف التجارية، والبنوك الاستثمارية في العالم، فضلاً عن عدد متزايد من شركات التأمين ومؤسسات إدارة الاستثمار. كما يتخلل أعضاء المعهد مؤسسات متعددة الجنسيات، شركات تجارية، وكالات ائتمان تصدير، ووكالات متعددة النشاط.